

٢٠١٤ مايو/ أيار

العنف وحالات الاستضعاف: الأفغان في باكستان

سناء أليما

بما أنه من غير المرجح على معظم الأفغان الذين يعيشون في باكستان اليوم العودة إلى أفغانستان فلا بد من بذل مزيد من الجهود لمعالجة نقاط استضعافهم ولحمايتهم من المضايقات والعنف .

ولمّا يقدر عدده بـ١,٦ مليون لاجئ أفغانى مسجل بالإضافة إلى ما بين مليون ومليونى أفغانى غير حامل للوثائق فى باكستان. وبعد عام ٢٠٠١، لم تعد الحكومة الباكستانية تعترف بالأفغان الداخلين إلى بلادها على أنهم لاجئون، وبذلك أصبح الأفغان غير الحاملين للوثائق الثبوتية محرومين من الحماية القانونية. ويعيش الغالبية العظمى من الأفغان فى باكستان فى إقليمى خيبر باختونخوا وبلوشستان، مع أن عدداً كبيراً منهم استقر فى كراتشى وإسلام آباد ومختلف المناطق الحضرية فى البنجاب. ويعيش كثير من الأفغان المسجلين فى مخيمات للاجئين فى خيبر باختونخوا وبلوشستان، لكن غالبية الأفغان يعيشون فى مساكن مستأجرة أو مساكن يشترونها بطريقة غير رسمية فى المناطق الخاضعة للتنظيم وأخرى غير خاضعة للتنظيم الحضرى (أى بوضع اليد).

ولم تعد باكستان ملاذاً آمناً لنا فالدولة هنا لا تريد إلا أن نرحل عنها ولهذا السبب يضايقوننا " (لاجئ أفغانى باختونوى يعيش فى باكستان منذ عام ١٩٨٢).

التوصيات لعام ٢٠١٤ وما وراءه

يعيش كثير من الأفغان فى باكستان حياة انتقالية فيتقلون بين أفغانستان وباكستان، وهناك غيرهم ممن لا يبنون كثيراً العودة إلى أفغانستان سواء أكان ذلك بسبب استمرار الصراع فى أفغانستان أم بسبب تحسّن وضعهم الاجتماعى فى باكستان. وعليه، يجب على الحكومة الباكستانية والمنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلية أن ترسم خططها وأن تتصرف وفقاً لذلك الواقع.

وينبغي بذل مزيد من الجهود لدعم الأفغان المستضعفين الذين لا يتاح لهم الحصول سوى على قدر محدود من الخدمات الصحية والماء والإصحاح وينبغي تشجيع الفاعلين المحليين من المنظمات غير الحكومية على المساعدة فى تحقيق ذلك الهدف. أما المقيمون فى قرى المخيمات فغالباً ما يرغبون فى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى ويمتلكون لجاناً منظمة للتعامل مع القضايا الحرجة، مثل: الحصول على المياه النظيفة. وبهذا الإطار، يمكن من خلال تحسين التنسيق وقنوات الاتصال بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات الأفغانية دعم هذه المجتمعات فى تحسين بيئتها.

ولا بد أيضاً من إيجاد فضاءً أكبر لخطاب إيجابى حول الطرق التى يمكن فيها للأفغان أن يساهموا مساهمة فاعلة فى المجتمع الأفغانى. ومثال ذلك مشروع الأرشيف الخاص

لقد وصل غالبية اللاجئين الأفغان إلى باكستان للمرة الأولى فى ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيات القرن ذاته، وأسوأ هنالك سبل حياتهم تأسيساً راسخاً، وساهم كثير منهم فى النمو الاقتصادى فى المناطق الريفية والحضرية، وأقاموا علاقات اجتماعية وطيدة مع الباكستانيين من خلال شبكات الصداقة والزواج ومن خلال الشركات التجارية والعيش فى الأحياء المشتركة بينهم. ومع كل ذلك، ازداد العداء تجاه الأفغان زيادة ملحوظة فى السنوات الأخيرة الماضية بسبب عدة عوامل منها إنباه المجتمعات المضيفة والتوترات القومية.

وهناك صورة نمطية سلبية يزداد التمسك بها حول الأفغان فى كل من الخطاب العام ووسائل الإعلام. فمع أنه كان يُنظر للأفغان نظرة الأبطال المجاهدين فى يوم من الأيام فقد أصبحوا الآن فى باكستان رمزاً لحركة طالبان المخربة بنظرهم وهذا ما زاد من العداء تجاههم. وكان لكل ذلك آثار سلبية عدة على الأفغان، منها: المخاطر المحدقة بالنواحي الأمنية لإسكان الأفغان فى باكستان سواء أكان ذلك فى قرى المخيمات أم فى مناطق الإسكان غير الرسمية أو المساكن المستأجرة. وحدث هناك ارتفاع حاد ومفاجئ أيضاً فى أجور السكن، أما توفير الخدمات الأساسية فلا يمكن العول عليه، وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التى لا ترغب فى الاستثمار فى المناطق التى يسكنها الأفغان خشية إغلاق تلك الأماكن فى يوم ما. أما الاعتقالات الروتينية

يجوز/ مايو ٢٠١٤

في باكستان اليوم مع عدم ترجيح عودتهم الى بلادهم فينبغي للحكومة أن تنتظر في توفير خطة للنفو تتيح من خلالها بأن يصبح الأفغان مواطنين شرعيين للدولة وأن تسمح للدولة بتحسين مستوى حكمها وبسط نفوذها على فئة سكانية لا يستهان بحجمها والتي تشكل بحكم الأمر الواقع جزءاً من الدولة. ولا بد لها من ذلك لكي توفر لهذه الفئة السكانية كامل الحقوق والحماية، وإذا لم يكن ذلك متاحاً فعلى أقل تقدير ينبغي منح الأفغان أذونا للعمل و/أو الإقامة بعيدة الأمد بحيث لا تكون على أساس مؤقت أو غير متنبأ به كما الحال بالنسبة لبطاقة تسجيل الأفغان الحالية التي تتطلب التجديد المتكرر لها والتي لا تضمن ذلك وغالبا ما يؤخر إصدارها. وخلاصة الأمر أن الأفغان جزء لا يتجزأ من باكستان ويجب الاعتراف بذلك في القانون .

سناء أليما sa113@soas.ac.uk زميلة تعليم رئيسية في كلية الدراسات الشرقية والافريقية ، لندن
www.soas.ac.uk

بنيت هذه المقالة على عمل ميداني أجري في كراتشي وبشاور منذ عام 2010

بالمواطنين في كراتشي الذي يسجل التواريخ المنقولة شفويا للمهاجرين في باكستان، وبما أن هذا المشروع لا يركز حاليا إلا على الهجرات التي وقعت خلال مرحلة انفصال باكستان عن الهند واستقلالها، يمكن تشجيع مشروع يتيح بتدوين التواريخ الشفوية الأفغانية^١.

ويجب على الحكومة الباكستانية ومفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين تشجيع استمرار تثقيف الفاعلين الحكوميين (بمن فيهم المحاكم المحلية) والفاعلين في المجتمع المدني والشرطة الباكستانية وقوى الأمن حول الحقوق الأفغانية في باكستان، ولا بد من الاستمرار في تعزيز مفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين للعون القانوني المقدم للأفغان، ولا بد من أن يستمر الشركاء المنفذون لمفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين في توفير العون القانوني للأفغان في المناطق التي تشهد كثافة سكانية أفغانية عالية.

وعلى المدى البعيد، يجب تشجيع الحكومة الباكستانية على الاعتراف بما هو قائم على أرض الواقع في باكستان اليوم وهو وجود ملايين من الاشخاص غير المواطنين وأن هؤلاء الأشخاص جزء لا يتجزأ من باكستان. ونظرا لوجود أغلبية من الأفغان